



مناقشات الإدارة وتحليلها بشأن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

البيئة الاقتصادية العالمية

طبقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي قد نشره صندوق النقد الدولي، فقد استمر التوسع بخطوات ثابتة في الاقتصاد العالمي طوال عام 2018، حيث ظل معدل النمو العالمي بنسبة 3.7% تقريباً - كما كان متوقعاً في عام 2017 - ومن المتوقع أن يستمر بالمعدل نفسه في عام 2019. وقد زادت مخاطر الهبوط الحاد في الأسعار مقابل النمو العالمي في الستة شهور الماضية وتراجعت احتمالية حدوث ارتفاع على نحو مفاجئ. وقد تم النظر لتصاعد التوترات التجارية وزيادة الحواجز التجارية التي تقيد الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف على أنها العوامل الرئيسية التي قد تحدث تأثيراً ضاراً بالآفاق العالمية. ومن بين المناطق الجغرافية ذات الصلة بعمليات الرؤية انخفضت توقعات النمو فيما يتعلق بمنطقة اليورو والمملكة المتحدة. كما أنه من المتوقع أن تتأزم الأوضاع المالية العالمية.

وعلى مستوى القطاعات فإن تراكم الأحداث الكارثية في النصف الثاني من عام 2018 قد جعله العام الرابع الأكثر تكلفة من حيث الخسائر المؤمن عليها، حيث قُدر التأثير الاقتصادي العام جراء الخسائر المتكبدة من الفيضانات والأعاصير المدارية في الولايات المتحدة واليابان والحرائق الهائلة والزلازل بحوالي 160 مليار دولاراً أمريكياً منها 80 مليار دولاراً أمريكياً مؤمناً عليها. وأفضى هذا إلى حدوث تراجع كبير في القدرة الاستيعابية وذلك لانسحاب الاتحادات الكبيرة ومعيدي التأمين، الأمر الذي أسفر عن تماسك السوق على نحو غير مسبوق في كافة الخطوط مع حدوث، بالرغم من ذلك، تأثيراً معيناً على خطوط الهندسة والتعدين. ومن المتوقع ارتفاع تكلفة رأس المال في العام القادم نظراً لهذه الاتجاهات العالمية التي تجبر المؤمن لديهم على التحرك جنباً إلى جنب مع الأسواق العالمية.

الاقتصاد العُماني:

ساعد ارتفاع متوسط أسعار النفط والغاز وزيادة ناتج الهيدروكربون في أداء الاقتصاد في عام 2018. وزادت الإيرادات الإجمالية على الميزانية بواقع 8%. كما أدى ارتفاع الإنفاق عن الميزانية بنسبة 6% إلى وجود عجز في الميزانية بلغ 2.9 مليار ريال عُماني على المستوى نفسه تقريباً كما هو مدرج في الميزانية. ومن المتصور أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العُماني في عام 2018 نسبة 1.90% مع وجود توقعات بارتفاعه إلى 3% في عام 2019. وتحدد ميزانية الإيرادات لعام 2019 سعر النفط بمبلغ 58 دولاراً أمريكياً للبرميل. ومن الممكن زيادة التضخم بنسبة تصل إلى 3% جراء الزيادة الكبيرة في تعريف الطاقة وتطبيق ضرائب غير مباشرة لتكملة الإيراد. وسيكتسب الاقتصاد دعماً من مخصصات الميزانية الموجهة لمشروعات البنية التحتية والتنوع الاقتصادي عبر محفزات قطاعات التصنيع واللوجستيات والسياحة والصيد والتعدين والسيطرة على الإنفاق العام وإيجاد فرص عمل في القطاع الخاص.

نظرة عامة على قطاع التأمين

إن إحكام الإنفاق العام وتأثير انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 قد تجلّى في قطاع التأمين عبر غياب النمو في حجم القطاع والضغط على أسعار المخاطر. وتعرض الإحصائيات التي نشرتها هيئة سوق المال حتى الربع الثالث من عام 2018 النظرة العامة على السوق كما يلي:

- زاد قسط السوق العام بواقع 4,74% عن الزيادة في عام 2017 وقد تحقق ذلك تحديداً من أعمال التأمين الطبي الجماعي. وقد بلغ قسط السوق المجمع حتى سبتمبر 2018 مبلغ 375 مليون ريالاً عُمانياً. ومع استبعاد سعر التأمين الطبي فقد كان هناك هبوطاً بنسبة 1% في سعر السوق.
- بلغ قسط السوق فيما يتعلق بالتأمين على السيارات 30% وفيما يتعلق بالتأمين الطبي 35% وتشير جميع الخطوط الأخرى للأعمال معاً إلى النسبة المتبقية من قسط السوق.
- سجل التأمين الطبي نمواً بنسبة 18% من 110 مليون ريال عُماني إلى 130 مليون ريالاً عُمانياً وقد كان هو العامل الوحيد المحرك للنمو.



- شهدت جميع الفئات الأخرى للأعمال فيما عدا العقارات هبوطاً في السعر جراء انخفاض نسبة الأعمال.
- انخفض قسط التأمين على السيارات المجمع من 119 مليون ريالاً عُمانياً إلى 111 مليون ريالاً عُمانياً، مما يشكل نمواً سلبياً بنسبة 6.72%. كما انخفض قسط الوثائق الشاملة للسيارات بواقع 13% إلى 62 مليون ريالاً عُمانياً من 71 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2017، في حين أن قطاع التأمين على سيارات الغير قد زاد إلى 49 مليون ريالاً عُمانياً من 48 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2017.

وقد تأثر أداء القطاع جراء مطالبات الكوارث الطبيعية الناتجة عن إعصار مكنون في منطقة ظفار حيث قُدرت مطالبات التأمين بمبلغ 155 مليون ريالاً عُمانياً حسب الإحصائيات المتاحة من هيئة سوق المال. ومن المتوقع أن تبقى النظرة المستقبلية لإيرادات القطاع لعام 2019 على غرار عام 2018. كما أن نمو أعمال التجزئة نظراً لفرص التوظيف الإضافية سوف يقضي إلى حدوث نمو محدود في السوق. وستكون تعزيزات الإنتاجية والكفاءة مهمة لاستيعاب الزيادة المحتملة في النفقات الغير مباشرة الناتجة عن إيجاد فرص عمل إضافية.

استعراض الأداء

إن استراتيجية التشغيل إلى جانب الأهداف المذكورة لامتلاك وتوحيد حصة السوق القائمة على خطوط التأمين لغير السيارات، بينما تسعى إلى تحقيق النمو بحذر عبر التوسع في إنشاء الفروع في مجال تأمين السيارات كانت المفتاح لتسجيل نتائج الاكتتاب المحسنة قبل مصروفات الإدارة. وقد مثل التأمين على السيارات 32% من إجمالي قسط التأمين بزيادة 2% عن العام المنصرم. وقد أفضى وقوع أحداث الكوارث الطبيعية محلياً وعالمياً إلى تماسك الأسعار، الأمر الذي، بدوره، قد حسن من النتائج المتحققة بالنسبة لخطوط التأمين لغير السيارات. وقد نجحت إلى حد ما الجهود الرامية لتحقيق معدلات تتوافق مع المعدلات التي أعلنتها السوق العالمية. كما تحقق النمو أيضاً في خط التأمين الطبي بزيادة بلغت 110% في قسط التأمين الطبي. وقد تمت مراجعة احتياطات المطالبات وتم تعزيز الاحتياطيات بناءً عليه. وقد قدمت هذه المبادرات دعماً لتحقيق النمو بواقع 16% في نتائج الاكتتاب قبل المصروفات. وفيما يلي أدناه ملخص بنتائج العام.

- زاد إجمالي الأقساط المكتتبة إلى 27.48 مليون ريالاً عُمانياً مقارنة بمبلغ 26 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2017 وحقق نمواً بنسبة 5.70%.
- زاد فائض الاكتتاب قبل المصروفات بواقع 15.50% إلى 4.41 مليون ريالاً عُمانياً من 3.82 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2017. جميع خطوط التأمين من تأمين المركبات، تأمين غير المركبات والتأمين على الحياة والصحي حققت نتائج ايجابية.
- كما أن الربح بعد الضريبة بمبلغ 1.58 مليون ريالاً عُمانياً قد انخفض بنسبة 13% عن قيمته بمبلغ 1.82 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2017 جراء هبوط دخل الاستثمار وزيادة المصروفات الإدارية.

وتُوجز أدناه إنجازات الأداء في عام 2018:

البيانات (ألف ريال عُمان)	2018	2017	نسبة التغير المستحسنة/ (السلبية)
إجمالي الأقساط المكتتبة	27,481	26,004	5.70%
صافي الأقساط المكتتبة	8,930	8,018	11.37%
صافي الأقساط المكتتبة	9,111	6,743	35.11%
أرباح الاكتتاب قبل مصروفات الإدارة	4,415	3,821	15.5%
أرباح الاكتتاب بعد مصروفات الإدارة	1,404	1,402	-
الربح بعد الضريبة	1,579	1,821	(13.28)%
صافي معدل المطالبات المتكبدة إلى صافي الأقساط المكتتبة	69%	67%	2%
النسبة المجمع (مجموع)	89%	83%	6%
حقوق المساهمين (صافي القيمة)	13,983	13,927	0.40%
الأموال المستثمرة	25,978	23,705	9.58%



البيانات (ألف ريال عُماني)	2018	2017	نسبة التغير المستحسنة/ (السلبية)
إجمالي الأصول	61,581	43,545	%41,42
صندوق حملة الوثائق	7,234	6,072	%19,13
فائض الملاءة	3,650	6,384	(%42.82)
ربحية السهم	0.016	0.021	-
القيمة الدفترية للسهم	0.140	0.140	-

تأثير بنود الاستثناء

بعد التعميم الصادر من هيئة سوق المال فإن المبالغ المخصصة لرسم إدارة الوثائق في السنوات السابقة قد جُمعت حالياً مع إجمالي الأقساط المكتتبة. ونتيجةً للتعديلات التي جرت فيما يتعلق بالفترات السابقة وطبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 فقد زاد دخل أقساط الفترة بمبلغ 233 ألف ريالاً عُمانياً مع حدوث انخفاض مقابل في الأرباح المحتجزة في 1 يناير 2018.

توسيع شبكة التجزئة:

نجحت الشركة في متابعة نمو التجزئة وذلك بتوسيع شبكة الفروع واتخاذ الترتيبات اللازمة للتأمين الانتقائي. وقد تم افتتاح فرع إضافي جديد في عام 2018 ووصل إجمالي عدد الفروع إلى 16 فرعاً. والشركة لديها 16 نقطة اتصال إضافية عبر شراكة التأمين الانتقائي مع بنك صحار.

الاستثمارات

تعكس المبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة بالشركة التوجهات المبينة في لائحة استثمار أصول شركات التأمين الصادرة من هيئة سوق المال. وتتنوع محفظة الاستثمارات في فئات الأصول التي تضم ودائع البنوك وسندات الحكومة والأسهم والصناديق المدارة ضمن الحدود المنصوص عليها لكل من فئات الأصول. وقد احتفظت السيولة في سوق المال بأسعار الودائع طويلة الأجل طوال عام 2018 التي تراوحت بين 4% و4,75%. وفيما يتعلق بحقوق المساهمين فقد انخفض أداء مؤشر سوق عُمان ودبي في عام 2018 إلى جانب معظم الأسواق الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي فيما عدا الكويت (بسبب إعادة هيكلة سعر المؤشر من 1 ابريل 2018) وقطر والسعودية وأبوظبي مع استقرار البحرين. كما انخفض مؤشر بورصة مسقط بنسبة 15,21% في عام 2018 (-11.82% في عام 2017). ومن ضمن الأسواق الإقليمية ظلت قطر السوق الأحسن أداءً في المنطقة مع 20.83% ارتفاع خلال 2018. وحقق مؤشر سوق دبي الاسوء اداء بانخفاض بواقع 24.93%. وقد صعد مؤشر السعودية بواقع 8.31%.

أداء السوق الإقليمية في عام 2018

البلد	عُمان	السعودية	دبي	أبوظبي	الكويت	قطر	البحرين
المؤشر في 1 يناير 2018	5,099.28	7,226.32	3,370.07	4,398.44	*4,830.35	8,523.38	1,331.71
المؤشر في 31 ديسمبر 2018	4,323.74	7,826.73	2,529.75	4,915.07	5,079.56	10,299.01	1,337.26
نسبة التغير	%15.21-	%8.31	%24.93-	%11.75	%5.16	%20.83	%0.10-

*ملاحظة: مؤشر سوق الكويت تم إعادة هيكلته في 1 ابريل 2018 الى 5,000 من 6,633.4 في مارس 2018. قد نتج عن ذلك عائد إيجابي بنسبة 5.16% في 2018 على أساس القيمة المعاد هيكلتها عند 4,830.35 كما في 31 ديسمبر 201



وقد سجل دخل الاستثمارات هبوطاً بواقع 39% ليصل إلى مبلغ قدره 0.443 مليون ريالاً عُمانياً مقارنة بمبلغ 0,752 مليون ريالاً عُمانياً في عام 2017 جراء الخسائر المتكبدة من استثمارات حقوق المساهمين في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تم استثمار 88% من إجمالي الاستثمارات في ودائع وسندات مصرفية. وسجل الدخل الشامل ارتفاعاً بمبلغ 1,68 مليون ريالاً عُمانياً مقارنة بمبلغ قدره 1,41 مليون ريالاً عُمانياً بواقع 20% أعلى من عام 2017 ويعزى ذلك في الأساس إلى زيادة مكاسب التقييم في نهاية العام على الخسائر في نهاية 2017.

تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي

من المتوقع أن تكون تكنولوجيا المعلومات من ممكنات الأعمال وسوف تتبع من الآن وصاعداً مظاهر التقدم في الاستراتيجيات الرقمية في كل من التأمين على الأفراد والشركات لتقديم تجربة سلسلة ومحسنة للعملاء. ولتحقيق ذلك في عام 2018 قدمت استثمارات في التطبيقات كالبوابات التجارية والخدمات الالكترونية والبنية الأساسية لتحسين الامتثال والمرونة وكذلك لمواجهة أي مخاطر لتحسين التعافي من الكوارث. وتتضمن خطط 2019 على تطوير ادوات التحليل لمراقبة أداء الاعمال ومعالجة عمليات الاكتتاب والمطالبات بشكل الي فعال بالإضافة الى تطوير البوابات الالكترونية للتجارة .

الموارد البشرية

يمثل الموظفون محور نجاح شركة رؤية. كما أن عملية التوظيف الانفتاحية والموضوعية وسياسات الموارد البشرية النزيهة والبيئة المفضية للعمل قد ساعدت الشركة في تكوين مجموعة من الموظفين يتسمون بالالتزام والكفاءة المهنية ويعملون بإحساس عال بالحماسة واحترام الذات. وخلال العام تم تعيين 46 موظفاً عُمانياً جديداً لتنفيذاً لخطة التعمين المرحلية. وقدمت برامج التوجيه والتدريب خلال عام 2018 لمائة وثلاثين موظفاً عُمانياً في كافة الإدارات المتنوعة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمهام الاكتتاب والتسويق وتقنية المعلومات وذلك لدعم عملية تحسين المهارات في هذه المهام كل فيما يخصه. وقد سجلت نسبة التعمين في الشركة ارتفاعاً يصل إلى 77% (70% في عام 2017) مقابل متطلبات القطاع بنسبة 75%.

الملاءة المالية

تعتبر شركة التأمين قادرة على سداد ديونها إذا كانت أصولها كافية وسائلة لسداد المطالبات أو الالتزامات عندما تنشأ. وتشير نسبة ملاءة شركة التأمين إلى قدرتها على سداد المطالبات. وكلما ارتفعت نسبة الملاءة، كانت القدرة على سداد المطالبات أفضل. وفي 31 ديسمبر 2018 احتفظت الشركة بهامش ملاءة قوي يزيد على الحد الأدنى اللازم بموجب قوانين التأمين كما هو مبين في الجدول أدناه:

(ألف ريال عُمانى)		
السنة	الحد الأدنى اللازم بموجب القانون	فائض الملاءة المالية كما في 31 ديسمبر
2018	2,257	3,650
2017	2,202	6,384

النظرة المستقبلية

في ظل الاقتصاد المستقر مع توقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في عام 2019 ترى شركة الرؤية أفاقاً مستقرة لقطاع التأمين. وتبقى أفاق زيادة قسط التأمين مختلطة. وفي حين أنه هناك فرص نمو محدودة في قطاع التأمين لغير السيارات، فإن قطاع التأمين على السيارات بالتجزئة يمكن أن يشهد بعض من النمو المعتدل بفضل إيجاد فرص عمل إضافية. ومن المحتمل أيضاً أن يشهد التأمين الطبي نمواً وذلك بتنفيذ التأمين الصحي الإيجابي. وتمثل أسواق إعادة التأمين المتماسكة وزيادة النفقات الغير مباشرة جراء زيادة عدد الموظفين التحديات الرئيسية التي يجب التعامل معها. كما أن القوة المجمععة للأشخاص والعمليات ونظام المعلومات تبقي الشركة في وضع جيد وتعطي الثقة للنظر إلى الأمام مع الشعور بالتفاؤل فيما يتعلق بتحسين الأداء والربحية في عام 2019 عن عام 2018.